المركز الليبي لبناء المؤشرات
LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

LIBC

المؤشـــــــر

العـــدد السادس والأربعون

النصــف الثانـي، يونيـو 2024

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

نشرة أسبوعية وتقارير نصف شهرية، تصدر عن المركز الليبي لبناء المؤشرات تتناول مجموعة من المؤشرات والمتغيرات وإتجاه الأحداث المتعلقة بالشأن الليبي.

جميـع الحقـوق محفوظـة للمركـز الليبـي لبنـاء المؤشـرات - 2023

www.libc.ly

تقرير النصف الثاني من شهر يونيو 2025

في هذا العدد:

- سلطات الشرق والغرب تتفقان على رفض تحركات اليونان للتنقيب في المتوسط
- النفط توقع مذكرة مع شركة تركية لإجراء دراسة جيولوجية في 4 مناطق بحرية
- قرارات للمنفي والدبيبة لإعادة ضبط الأمن في العاصمة بعد الاشتباكات الأخيرة
- بينها ليبيا.. السماح لترامب بترحيل المهاجرين إلى دول غير بلدانهم الأصلية
- تقرير أوروبي: قاعدة الخادم مركز لتوزيع الأسلحة الروسية بالساحل الإفريقي
- الخطوط الإيطالية تسير أول رحلة جوية من روما إلى بنغازي منذ العام 2011
- أمام مجلس الأمن، المبعوثة الأممية تتعهد بخارطة طريق للانتخابات
- البعثة الأممية في ليبيا تواجه اتهامات بالانحياز والفشل المتكرر
- نقض حكم استئناف درنة في قضية انهيار السدين
- رفقة نجليه.. حفتر يصل مصر ويلتقي بالسيسي

فهرس المحتويات

المقدمة..... 5

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري..... 5

1. المواجهات الأمنية والعسكرية 6

قرارات للمنفي والدبيبة لإعادة ضبط الأمن في العاصمة بعد الاشتباكات الأخيرة..... 6

الداخلية: إصابة عناصر أمنية في طرابلس..... 8

2. الجرائم المنظمة وأمن الحدود 9

بينها ليبيا.. السماح لترامب بترحيل المهاجرين إلى دول غير بلدانهم الأصلية..... 9

تهريب الوقود والسلع وتجارة المخدرات في رواج مستمر..... 9

مجددا.. الجنائية الدولية تطالب الرئاسي والحكومة بضبط نجيم..... 10

3. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي 11

تقرير أوروبي: قاعدة الخادم مركز لتوزيع الأسلحة الروسية بالساحل الإفريقي..... 11

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري..... 13

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية 14

حكومة الدبيبة تبحث تعزيز التبادل التجاري مع مصر وتركيا وسلطنة عمان..... 14

الخطوط الإيطالية تسير أول رحلة جوية من روما إلى بنغازي منذ العام 2011..... 15

2. المؤسسة الوطنية للنفط 15

عبدالصادق يبحث مع برنت تعزيز دور الشركات الأمريكية في قطاع النفط..... 15

النفط توقع مذكرة مع شركة تركية لإجراء دراسة جيولوجية في 4 مناطق بحرية..... 16

3. المصرف المركزي 17

رغم تحذيرات المركزي.. عقيلة صالح يدافع عن ميزانية الـ69 مليار دينار..... 17

المصرف المركزي يسحب فئة 50 ديناراً ويكشف تجاوزات تفوق 3.5 مليارات دينار..... 18

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي..... 21

1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية 21
نقض حكم استئناف درنة في قضية انهيار السدين 21
2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية 22
اجتماع برلين: دعم للخيارات الأمميّة الأربعة وتجاهل لأزمة الانقسام الحكومي 22
توزيع بطاقة ناخب لانتخابات المجالس البلدية (المجموعة الثانية - 2025) 23
الانقسام يتعمّق بين تكالة والمشري بشأن رئاسة الأعلى للدولة الليبي 24
أمام مجلس الأمن، المبعوثة الأممية تتعهد بخارطة طريق للانتخابات 25
البعثة الأممية في ليبيا تواجه اتهامات بالانحياز والفشل المتكرر 27
رابعاً: المؤشر السياسي الدولي 29
1. اللقاءات والتصريحات الرسمية 29
رفقة نجليه.. حفتر يصل مصر ويلتقي بالسيسي 29
الباعور يبحث التعاون مع نظيره القيرغيزستاني وسفراء تونس وإيران وفرنسا 30
2. السياسات والقرارات 31
سلطات الشرق والغرب تتفقان على رفض تحركات اليونان للتنقيب في المتوسط 31
خامساً: مختارات 34
1. شخصية العدد 34
علي عبد السلام الترهوني.. رئيس الوزراء الليبي الأسبق 34
2. مقال العدد 35

المقدمة

المؤشر هو تقرير نصف شهري، يتناول أهم ما تشهده الدولة الليبية من تطورات أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية، مع التركيز على الملفات التي ترتبط بصميم الأمن القومي الليبي. وبالتالي يتكون المؤشر من خمسة محاور رئيسية: المحور الأمني والعسكري، المحور الاقتصادي والتجاري، المحور السياسي الداخلي، المحور السياسي الدولي، وأخيراً مختارات.

ويتناول هذا العدد أهم الأحداث التي شهدتها ليبيا خلال النصف الثاني من شهر يونيو 2025 ، أبرزها: إعلان حكومتي حماد والدبيبة رفضهما للإجراءات التي اتخذتها الحكومة اليونانية بشأن دعوة دولية للتنقيب عن النفط والغاز جنوب جزيرة كريت. ودعياها إلى وقف هذه الإجراءات فورًا والامتناع عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب، مشددين على ضرورة اعتماد الحوار مع ليبيا للتوصل إلى حلول عادلة تحفظ الحقوق السيادية. وفي سياق متصل، كشفت مصادر برلمانية عن مناقشات تجري في كواليس رئاسة مجلس النواب بشأن عقد جلسة مرتقبة، لعرض اتفاقية ترسيم الحدود البحرية الموقّعة بين ليبيا وتركيا عام 2019 على التصويت للمصادقة عليها، في الوقت الذي يستعد فيه وزير الخارجية اليوناني جيورجوس جيرابتريتيس، لإجراء زيارة إلى طرابلس وبنغازي الأسبوع المقبل.

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري

يتناول هذا المحور التطورات الأمنية والعسكرية التي تشهدها ليبيا، سواء بين المكونات المحلية أو تلك التي تنخرط فيها القوى الأجنبية. وتشمل التطورات بين المكونات المحلية التشكيلات العسكرية المختلفة التي تعج بها ليبيا، والمواجهات الأمنية والعسكرية بين هذه التشكيلات، فضلاً عن الجرائم المنظمة وتتضمن الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر والتهريب وما يرتبط بهذه الجرائم من مسألة أمن الحدود. أما التطورات التي تنخرط فيها

القوى الأجنبية فتشمل النفوذ العسكري للقوى الإقليمية والدولية داخل ليبيا، وكذلك صفقات التسليح والتدريبات والمناورات العسكرية.

1. المواجهات الأمنية والعسكرية

قرارات للمنفي والدبيبة لإعادة ضبط الأمن في العاصمة بعد الاشتباكات الأخيرة

أصدر رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي" ورئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبدالحميد الدبيبة"، سلسلة قرارات وتدابير مشتركة تهدف إلى تعزيز الاستقرار الأمني، وذلك بعد الاشتباكات التي شهدتها العاصمة طرابلس الشهر الماضي على وقع مقتل رئيس جهاز دعم الاستقرار عبد الغني الككلي الشهير بـ " غنيوة ". وجاء في بيان مشترك عقب اجتماع بين الجانبين، في 26 يونيو 2025، الاتفاق على إعادة تنظيم اختصاصات كافة المؤسسات الأمنية والعسكرية والعدلية، بما يضمن تمكين وزارتي الداخلية والدفاع من أداء مهامهما في بيئة آمنة ومنظمة، بعيداً عن التداخلات والازدواجية.

كما تم التشديد على إنهاء كافة مظاهر الاحتجاز خارج إطار القضاء، مع إخضاع جميع السجون والمرافق الإصلاحية للولاية القضائية الكاملة، بما يعزز حقوق الإنسان وسيادة القانون. وفي الإطار ذاته، أكد الطرفان أهمية استكمال تنفيذ الترتيبات الأمنية داخل العاصمة طرابلس، لضمان الاستقرار ومنع أية اختلالات قد تهدد السلم الداخلي.

وفي ذات السياق، بحث المنفي مع رئيس الأركان بحكومة الوحدة الوطنية " محمد الحداد " ورئيس هيئة العمليات اللواء "حسين عبد الله"، نتائج أعمال اللجنة المكلفة بتثبيت وقف إطلاق النار وتفعيل الترتيبات الأمنية، مشددًا على أهمية دورها في استتباب الأمن. وفي لقاءين منفصلين، استقبل المنفي وفدا من أعيان وحكماء ومجلس المصالحة بطرابلس

الكبرى، ووفدا آخر لأعيان مدينة مصراتة، لمناقشة وقف إطلاق النار وتطورات الأوضاع العامة ومساعي ترسيخ الاستقرار الوطني. كما عقد الحداد اجتماعًا مع وفد الأعيان نفسه، حثهم خلاله على مواصلة جهود رأب الصدع ونزع فتيل الفتنة، وإيجاد خطوات عملية لخفض التصعيد.

كما أصدر المجلس الرئاسي قرارا بتكليف " حسن بو زريبة " بمهام رئيس جهاز دعم الاستقرار، خلفا لقائده السابق غنيوة الككلي. وفي قرار منفصل، كلف رئيس حكومة الوحدة الوطنية وكيل عام وزارة العدل "علي اشتوي "، بمهام رئاسة جهاز الشرطة القضائية، مع إعفاء رئيسه السابق " صبري هدية " من مهامه. وكان الدبيبة قد كلف صبري هدية برئاسة جهاز الشرطة القضائية، في مارس من العام الماضي.

وقُتل غنيوة في 12 مايو الماضي في تبادل إطلاق نار جنوب العاصمة الليبية طرابلس، إثر تصاعد حدة التوترات الأمنية بين الجماعات المسلحة داخل المدينة. وتولى الككلي رئاسة جهاز دعم الاستقرار، كأول رئيس، بعد إنشائه من حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج في 11 يناير 2021.

وفي إطار استعادة الأمن في العاصمة، أكد مدير أمن طرابلس اللواء " خليل وهيبة "، أن الخطة الميدانية للترتيبات الأمنية في العاصمة تشمل نشر 186 تمركزًا أمنيًا جديدًا، في المواقع التي كانت تشغلها التشكيلات المسلحة سابقًا بالمدينة، مشيرًا إلى أن إعادة الانتشار جرت بشكل مدروس لتأمين مفاصل العاصمة وإنهاء أي فراغ أمني وبسط سلطة الدولة بالكامل. جاء ذلك في كلمته خلال الاجتماع الأمني الموسع الذي عقد، في 18 يونيو الماضي، بحضور الدبيبة ووزير داخليته "عماد الطرابلسي"، وعدد من القيادات الأمنية، والذي خصص لمتابعة تنفيذ خطة الترتيبات الأمنية الجديدة في العاصمة طرابلس. وأوضح وهيبة، الذي سيقود "قوة إسناد مديرية أمن طرابلس" بتكليف من المجلس الرئاسي، أن

القوة التي ستتولى تنفيذ الترتيبات الأمنية الجديدة تضم ممثلين عن 6 جهات أمنية وعسكرية بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية كافة التابعة لوزارة الداخلية.

وفي نفس الإطار السابق، أكد الدبيبة، أن تأمين العاصمة طرابلس بات من اختصاص وزارة الداخلية فقط للمرة الأولى منذ 2011، مشيرا إلى انصياع الجميع إلى الترتيبات الأمنية التي شرعت الحكومة في تنفيذها بالتنسيق مع المجلس الرئاسي. وأضاف: "ننتقل اليوم من مرحلة التحدي إلى مرحلة التمكين، ومن الفوضى إلى تثبيت أركان الدولة"، لافتا إلى أن وزارة الداخلية شهدت تطورا ملحوظا في الهياكل والانتشار الأمني.

الداخلية: إصابة عناصر أمنية في طرابلس

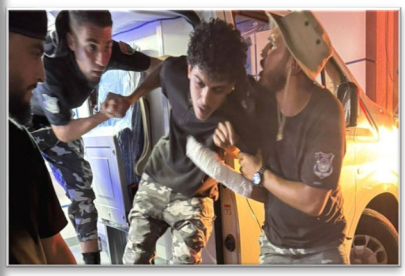

أفادت وزارة الداخلية أن عناصرها الأمنية تعرضت، في 20 يونيو 2025، لهجوم باستخدام الرصاص والألعاب النارية من قبل مجموعة "مندسة"، حاولت التعدي على الممتلكات العامة في منطقة جنة العريف بطرابلس. وأكدت الوزارة التصدي للمجموعة وملاحقة المتورطين لتقديمهم للعدالة، مشددة على احترامها لحق التظاهر السلمي ضمن الأطر القانونية. من جانبه، صرّح مدير أمن طرابلس اللواء "خليل وهيبة"، أن عدداً من رجال الأمن أُصيبوا جراء توجيه الألعاب النارية نحوهم بشكل مباشر. وشهدت طريق السكة، المقر الرئيسي لحكومة الوحدة الوطنية، ومحيط منطقة جنة العريف توترات عقب خروج مظاهرات واستخدام بعض المفرقعات.

2. الجرائم المنظمة وأمن الحدود

بينها ليبيا.. السماح لترامب بترحيل المهاجرين إلى دول غير بلدانهم الأصلية

قضت المحكمة العليا في الولايات المتحدة بالسماح لإدارة الرئيس " دونالد ترامب "، باستئناف عمليات ترحيل المهاجرين واللاجئين إلى دول أخرى غير بلدانهم الأصلية، من بينها ليبيا وجنوب السودان والسلفادور. ولم يفصِّل أغلبية القضاة في المحكمة العليا أسباب قرارها، الصادر في 23 يونيو 2025، والذي أثار انقسام بين قضاة المحكمة. في حين أعرب قضاة آخرون عن معارضتهم الحادة لهذا القرار لما ينطوي عليه من انتهاك للقوانين الأميركية وانتهاكات لحقوق الإنسان. وبناء على قرار المحكمة، قالت ناطقة باسم وزارة الأمن الداخلي " تريشيا ماكلولين "، إن عمليات الترحيل إلى دول ثالثة غير أميركا وبلدانهم الأصلية ستبدأ في وقت قريب، معتبرة القرار "انتصارا لسلامة وأمن الشعب الأميركي".

تهريب الوقود والسلع وتجارة المخدرات في رواج مستمر

تنشط في ليبيا، في غرب وشرق البلاد، العديد من الجرائم المنظمة، على رأسها تهريب الوقود والذهب والسلع والبضائع وتجارة المخدرات. فخلال هذه الفترة، تم رصد حالات تهريب الوقود، وذلك في مدينة سبها. كما تم ضبط العديد من حالات الاتجار بالمخدرات والترام دول والخمور، وذلك في مدن طرابلس، صبراتة، درنة، مصراتة، شحات، الجفرة، بنغازي، زلة، سبها، البيضاء وودان. في حين لم يتم رصد حالات تهريب للسلع والبضائع والمعدات، بالأخص من رأس جدير، ويعد معبر رأس جدير الحدودي مع تونس أكثر المعابر التي يتم من خلالها عمليات التهريب المختلفة.

مجددا.. الجنائية الدولية تطالب الرئاسي والحكومة بضبط نجيم

وجهت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة رسمية إلى كل من المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية، تجدد فيها مطالبتها بالتعاون العاجل في تنفيذ أمر القبض على أسامة نجيم. النيابة التابعة للمحكمة ذكرت بأن أسامة نجيم يواجه اتهامات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية داخل سجن معيتيقة، وذلك منذ عام 2011 وفق قولها. وفي 22 يناير الماضي، أعلنت المحكمة الجنائية الدولية، رسميا، إصدار الدائرة التمهيدية الأولى التابعة لها، بأغلبية أعضائها، مذكرة اعتقال بحق أسامة نجيم. وأضافت المحكمة أن نجيم متهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، بما في ذلك القتل والتعذيب والاغتصاب والعنف الجنسي.

وقالت الجنائية الدولية إن الجرائم المنصوص عليها في مذكرة الاعتقال قد ارتكبها نجيم شخصيا، أو بأمر منه، أو بمساعدة أفراد من قوات الردع الخاصة وقد وقعت الجرائم في سجن معيتيقة، ضد أشخاص سجنوا لأسباب دينية مثل كونهم مسيحيين أو ملحدين أو لمخالفتهم المفترضة للأيديولوجية الدينية لقوات الردع الخاصة، أو الاشتباه في سلوكهم غير الأخلاقي والمثلية الجنسية، أو دعمهم المزعوم أو انتمائهم إلى جماعات مسلحة أخرى، أو لغرض الإكراه، أو مزيج من ذلك، وفق ما نشرته المحكمة. وفي 20 يناير، أوقفت السلطات الإيطالية انجيم خلال وجوده في مدينة تورينو الإيطالية، قبل أن تقوم بإخلاء سبيله وإعادته إلى ليبيا.

3. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي

تقرير أوروبي: قاعدة الخادم مركز لتوزيع الأسلحة الروسية بالساحل الإفريقي

ذكرت إذاعة فرنسا الدولية في تحقيق موسع، أن روسيا بدأت في الاعتماد على قاعدة الخادم الجوية شرق مدينة بنغازي لتعزيز وجودها العسكري في منطقة الساحل الأفريقي، بعد تراجع نفوذها في سوريا نتيجة سقوط نظام بشار الأسد أواخر عام 2024. وبحسب تقرير وحدة التحقيق التابعة للإذاعة، فقد جرى تتبع طائرة شحن روسية ضخمة من طراز أنتونوف-124، انطلقت من قاعدة احميميم السورية يوم 16 مايو 2025، وهبطت في قاعدة الخادم الليبية. وتُعد هذه الرحلة جزءًا من سلسلة رحلات جوية رُصدت مؤخرًا بين سوريا وليبيا، ضمن ما يبدو أنه جسر جوي روسي جديد نحو إفريقيا. الطائرة التي تحمل الرمزRA-82030 ، وتديرها وحدة الطيران 224 التابعة لوزارة الدفاع الروسية، واصلت رحلتها لاحقًا نحو دول الساحل، وتحديدًا إلى العاصمة المالية باماكو ومدينة واجادوجو في بوركينا فاسو، قبل أن تعود إلى روسيا. ورغم عدم توفر تفاصيل مؤكدة حول نوع المعدات التي نُقلت، فإن حجم الطائرة وسعتها يشيران إلى إمكانية نقل معدات ثقيلة كالمركبات المدرعة أو أنظمة دفاع جوي. وأكدت شركة ما كسار الأميركية المختصة بالتصوير الفضائي أن الطائرة رُصدت على مدرج قاعدة الخادم في 18 مايو.

كما استعرض التحقيق تقارير ومقاطع فيديو نُشرت على قنوات تيلي جرام مرتبطة بمجموعة فاغنر وفيلق إفريقيا التابع للكرملين، توثق عمليات تفريغ شحنات عسكرية في قاعدة الخادم، تشمل أسلحة ثقيلة ومركبات مشابهة لتلك التي استخدمتها روسيا في سوريا. وبحسب تصريحات الخبير لو أوزبورن من مجموعة "كل العيون على فاغنر"، فإن هذه التحركات تعكس تقاربًا عسكريًا وسياسيًا متزايدًا بين موسكو والقيادة في شرق ليبيا بقيادة

المشير خليفة حفتر، ويضيف أن روسيا تعمل على توسيع حضورها في شمال إفريقيا بالتوازي مع فتح قنوات تواصل دبلوماسية مع طرابلس، وتكثيف نشاطها في الجزائر وتونس.

المؤشرات الأمنية والعسكرية خلال النصف الثاني من شهر يونيو 2025:

- هناك استغلال للتطورات الأمنية والعسكرية التي شهدتها العاصمة بعد مقتل غنيوة من قبل الدبيبة والمنفي لترسيخ معادلة أمنية جديدة، تستهدف القضاء على حالة الفوضى التي تحكم عمل التشكيلات المسلحة في العاصمة، عبر ضمان احتكار الأجهزة الأمنية الرسمية للتواجد والانتشار في طرابلس وحراسة مؤسساتها. وعلى الرغم أنه من المبكر الحديث عن نجاح لهذه الإجراءات هذه المرة، إلا أنها تبدو الفرصة مواتية لها الآن أكثر من أي وقت مضى.

وفي هذا السياق، كانت هناك عدد من الإجراءات على النحو التالي:

1. إجراءات تتعلق بإنهاء كافة مظاهر الاحتجاز خارج إطار القضاء، مع إخضاع جميع السجون والمرافق الإصلاحية للولاية القضائية الكاملة.
2. بحث نتائج أعمال اللجنة المكلفة بتثبيت وقف إطلاق النار وتفعيل الترتيبات الأمنية.
3. استقبل المنفي وفدا من أعيان وحكماء ومجلس المصالحة بطرابلس الكبرى، ووفدا آخر لأعيان مدينة مصراتة، لمناقشة وقف إطلاق النار.
4. إصدار المنفي قرارا بتكليف حسن بوزريبة بمهام رئيس جهاز دعم الاستقرار، خلفا لغنيوة الككلي. وتكليف الدبيبة وكيل عام وزارة العدل علي اشتوي بمهام رئاسة جهاز الشرطة القضائية، مع إعفاء رئيسه السابق صبري هدية من مهامه.

5. إقرار خطة ميدانية للترتيبات الأمنية في العاصمة تشمل نشر 186 تمركزًا أمنيًا جديدًا، في المواقع التي كانت تشغلها التشكيلات المسلحة سابقًا بالمدينة.

- وعلى مستوى الجرائم المنظمة، تستمر ظاهرة الهجرة الغير شرعية في التصاعد، مع استمرار ضبط العديد من حالات تهريب البشر وترحيلهم، ووفاة عدد آخر من المهاجرين. ثانيا استمرار ظاهرة تهريب الوقود والسلع والبضائع وتجارة المخدرات. فخلال هذه الفترة، تم رصد حالات تهريب الوقود، وذلك في مدينة سبها. كما تم ضبط العديد من حالات الاتجار بالمخدرات والترام دول والخمور، وذلك في مدن طرابلس، صبراتة، درنة، مصراتة، شحات، الجفرة، بنغازي، زلة، سبها، البيضاء وودان. في حين لم يتم رصد حالات تهريب للسلع والبضائع والمعدات.
- على الرغم من تراجع زخم النشاط العسكري الروسي في ليبيا في الفترة الأخيرة، تحدثت تقارير دولية عن اعتماد روسيا على قاعدة الخادم الجوية شرق مدينة بنغازي لتعزيز وجودها العسكري في منطقة الساحل الأفريقي، بعد تراجع نفوذها في سوريا نتيجة سقوط نظام بشار الأسد. وبالتالي، مهما تراجع الزخم العسكري الروسي، فإنها لن تتخلى عن ضمان تواجدها في ليبيا.

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري

يتناول هذا المحور التطورات الاقتصادية، مع التركيز فقط على الملفات التي ترتبط بشكل وثيق بالأمن القومي الليبي، وهي ثلاث ملفات رئيسية: أولاً، الاستثمارات المحلية والأجنبية والتبادلات التجارية بين ليبيا ودول العالم. ثانياً، المؤسسة الوطنية للنفط، وما يرتبط بها من تطورات تتعلق بقطاعي النفط والغاز. وأخيراً، المصرف المركزي، لما يمثله من أهمية مركزية بالنسبة للسياسات المالية والاقتصادية للدولة الليبية.

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية

حكومة الدبيبة تبحث تعزيز التبادل التجاري مع مصر وتركيا وسلطنة عمان

ناقش اجتماع وزاري لحكومة الوحدة الوطنية مع نظرائه في سلطنة عمان، تفعيل الاتفاقية الاقتصادية التجارية الموقعة بين البلدين في أكتوبر 2009 بمدينة طرابلس، والتي تهدف إلى تسهيل حركة تبادل السلع والخدمات والاستثمار بين البلدين وتخفيض وإعفاء بعض المنتجات الزراعية والصناعية من الرسوم الجمركية. جاء ذلك خلال اجتماع عقد على هامش اجتماعات مجلس أمناء معهد التخطيط العربي بين وزير الاقتصاد والتجارة بحكومة الوحدة الوطنية الموقتة " محمد الحويج " ووزير الاقتصاد بسلطنة عمان "سعيد محمد الصقري " بمدينة طرابلس، وبمشاركة وزير التخطيط المكلف محمد الزيداني ومدير عام معهد التخطيط العربي الدكتور عبدالله فهد الشامي.

وفي سياق آخر، ناقشت اللجنة الليبية المصرية المشتركة تسهيل الإجراءات الجمركية وإزالة العقبات، لضمان انسياب السلع في ميناء المنطقة الحرة جليانه ومنفذ امساعد البري. حضر الاجتماع مدير عام المنطقة الحرة جليانه أحمد العمامي، ومدير عام مصلحة الجمارك اللواء عادل العوامي، ورئيس لجنة الاتحاد العام بغرفة التجارة والصناعة والزراعة صالح العبيدي ورئيس مجلس الإدارة المكلف عبد المنعم السعيطي. كما حضر عن الجانب المصري رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية ورئيس الغرف التجارية بالإسكندرية أحمد الوكيل، وأمين الصندوق بالغرفة التجارية الإسكندرية ياسر المناويشي، وعضو مجلس إدارة شركة ويكليكس كريم محمد أديب والقائم بتسيير أعمال مدير عام جمرك السلوم.

وفي سياق ثالث، بحث مدير عام صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا " بلقاسم حفتر " مع وزير الخارجية التركي " هاكان فيدان "، خلال زيارة رسمية إلى تركيا، في 19 يونيو 2025،

آليات توسيع الشراكة مع الشركات التركية والصندوق. وقال صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا، إن اللقاء جرى خلاله بحث آفاق التعاون الثنائي في مجالات التنمية والإعمار ومناقشة آليات توسيع الشراكة مع الشركات التركية، بما ينسجم مع استراتيجية الصندوق لتسريع وتيرة تنفيذ المشاريع التنموية داخل ليبيا.

الخطوط الإيطالية تسير أول رحلة جوية من روما إلى بنغازي منذ العام 2011

استقبل مطار بنينا الدولي، في 24 يونيو 2025، أولى رحلات شركة الخطوط الجوية الإيطالية القادمة من العاصمة روما منذ العام 2011، مدشنة خطها الجديد بنغازي - روما. وقال صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا، إن هذه الخطوة تعد واحدة من أبرز الإنجازات في مجال النقل الجوي بين ليبيا وأوروبا خلال أكثر من 13 عامًا.

وأقلت الرحلة الافتتاحية من روما إلى بنغازي القنصل الإيطالي ورئيس الغرفة التجارية الإيطالية وعددًا من المسؤولين الإيطاليين، إضافةً إلى أكثر من 100 ممثل عن شركات إيطالية سيشاركون في فعاليات المنتدى الليبي الإيطالي للتنمية والإعمار الذي سيُعقد في مدينة بنغازي بمشاركة واسعة من رجال الأعمال والمستثمرين.

2. المؤسسة الوطنية للنفط

عبد الصادق يبحث مع برنت تعزيز دور الشركات الأمريكية في قطاع النفط

بحث وزير النفط والغاز في حكومة الوحدة الوطنية الموقتة " خليفة عبد الصادق " مع القائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة لدى ليبيا " جيريمي برنت "، تعزيز الشراكة مع شركات النفط والغاز الأميركية،

وتوسيع آفاق التعاون في مجالات الإنتاج والتكرير والبتروكيماويات، إضافة إلى دعم مشاريع الاستكشاف والعودة التدريجية للشركات الأميركية إلى السوق الليبية. جاء ذلك في لقاء بمقر المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس، حيث ناقش الجانبان التحديات التي تواجه القطاع في ليبيا، والجهود المبذولة من قبل الوزارة والمؤسسة الوطنية للنفط لتحقيق الاستقرار وزيادة الإنتاج، الذي بلغ مستويات غير مسبوقة منذ سنوات. وتناول الطرفان زيارة وفد حكومة الوحدة الأخير برئاسة الوزير إلى واشنطن خلال الفترة من 21 إلى 26 أبريل الماضي، والتي شملت اجتماعات مع عدد من المسؤولين والشركات الأميركية، حيث شكلت تلك الزيارة خطوة مهمة نحو توسيع مجالات التعاون الاستراتيجي بين البلدين في قطاع الطاقة.

النفط توقع مذكرة مع شركة تركية لإجراء دراسة جيولوجية في 4 مناطق بحرية

وقعت المؤسسة الوطنية للنفط مذكرة تفاهم مع الشركة التركية للبترول " تي بي إيه أو "، لإجراء دراسة جيولوجية وجيوفيزيائية لعدد أربع مناطق بحرية. وأبرمت المذكرة في مدينة إسطنبول، في 25 يونيو 2025، بحضور رئيس مجلس إدارة المؤسسة "مسعود سليمان" ومدير عام الشركة التركية " أحمد تورك أوغلو ". كما ناقش الطرفان إجراء مسح سيزمي ثنائي الأبعاد بطول عشرة آلاف كيلومتر طولي، ومعالجة البيانات الناتجة عن هذه المسوحات في مدة لا تتجاوز تسعة أشهر كحد أقصى.

3. المصرف المركزي

رغم تحذيرات المركزي.. عقيلة صالح يدافع عن ميزانية الـ69 مليار دينار

أكد رئيس مجلس النواب " عقيلة صالح "، أن قرار تخصيص ميزانية لصندوق التنمية والإعمار لثلاث سنوات قادمة هو قرار مدروس، يهدف لضمان استمرارية المشاريع والإيفاء بالالتزامات دون عوائق مالية، محذرا من محاولات تعطيل عمل الصندوق. وفي كلمته بمدينة درنة، هاجم صالح حكومة الوحدة الوطنية قائلا إنها " لم تنجز مشاريع ذات قيمة "، مقارنا بين إنجازات الصندوق على الأرض وما وصفه بإنفاق الحكومة على "مشاريع لا وجود لها"، بحسب تقديره. ويأتي تصريح عقيلة صالح في ظل خلافات شديدة ورفض شعبي لاعتماد الميزانية، ففي 2 يونيو، ناقش مجلس النواب ميزانية مخصصة مقترحة لصندوق الإعمار الذي يترأسه بالقاسم حفتر بقيمة 69 مليار دينار على مدى 3 سنوات، بواقع 23 مليارا سنويا، وقد شهدت الجلسة مشادة كلامية، قبل أن تخلص إلى الاتفاق على تشكيل لجنة لمتابعة هذه الميزانية. وفي 3 يونيو أعلنت الصفحة الرسمية لمجلس النواب اعتماد ميزانية 69 مليارا لصندوق الإعمار، خلال جلسة غير معلنة، ولكن 113 نائبا رفضوا تمرير هذه الميزانية لعدم الاعتراف بجلسة الاعتماد التي حضرها 25 عضوًا فقط، كونها غير قانونية إذ لم تحقق النصاب القانوني اللازم لانعقاد الجلسة واتخاذ قرارات مصيرية، وفق تعبيرهم.

وفي هذا السياق، وجه رئيس المجلس الرئاسي " محمد المنفي " خطاباً رسميا إلى رئيس مجلس النواب، شدد فيه على ضرورة الالتزام بالمسار الدستوري والقانوني لإقرار الميزانية العامة للدولة، محذرا من التداعيات الخطيرة لأي إجراءات أحادية قد تقود البلاد إلى أزمة اقتصادية حادة.

كما أعلن الدبيبة، في وقت سابق، خلال اجتماعه مع عدد من أعضاء المجلس الأعلى للدولة، رفضه القاطع لأي مسارات موازية للإنفاق خارج الأطر الشرعية، محذرا من أن مثل هذه الممارسات تخلف أعباء مالية ضخمة على عاتق الدولة وتسبّب تدهورا في قيمة الدينار الليبي. وحذر مسؤول بمصرف ليبيا المركزي في وقت سابق، من أزمة اقتصادية خانقة في حال عدم استيعاب مجلس النواب لخطورة قراراته المتعلقة بضبط الإنفاق العام، وعدم استجابته لـ"نداء الاستغاثة" من المصرف لإنقاذ الاقتصاد الوطني وقيمة العملة.

وفي سياق متصل، كشف صندوق النقد الدولي أن سلطات شرقي ليبيا أنفقت نحو 60 مليار دينار ليبي عام 2024 دون تضمين ذلك في البيانات المالية الرسمية. وأوضح في تقرير اليوم أن هذا الإنفاق المرتفع، إلى جانب إغلاق الحقول النفطية بسبب النزاع، أدى إلى تعديل الناتج المالي من فائض متوقع إلى عجز كبير. وأشار إلى أن غياب ميزانية موحدة والزيادة الكبيرة في الإنفاق العام دفعا مصرف ليبيا المركزي إلى خفض قيمة الدينار بنحو 15% أمام الدولار. ودعا السلطات إلى التوافق على ميزانية موحدة وتحديد أولويات الإنفاق لتعزيز الاستقرار المالي والمصداقية.

المصرف المركزي يسحب فئة 50 ديناراً ويكشف تجاوزات تفوق 3.5 مليارات دينار

أعلن مصرف ليبيا المركزي، في بيان صدر في 29 يونيو 2025، عن سحب الأوراق النقدية من فئة 50 ديناراً بجميع إصداراتها من التداول، وذلك اعتباراً من نهاية دوام يوم 30 إبريل الماضي لدى المصارف، ومن نهاية دوام يوم 8 مايو الفائت، في أقسام الإصدار التابعة له. ويأتي هذا الإجراء في إطار اختصاص المصرف بإصدار وسحب وإبطال مفعول النقد، والمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي، وتعزيز قيمة الدينار الليبي. وأوضح

المصرف أنه جرى سحب الإصدار الأول من هذه الفئة، المطبوع في بريطانيا، إضافة إلى الإصدار الثاني المطبوع في روسيا، مشيراً إلى أن المصارف التجارية تحرّت قبول الأوراق المستوفية للمواصفات الفنية المعتمدة، وأكد أن هذا السحب يُعد نهائياً ولا مجال لتمديده، مشدداً على التزامه بمبدأ الإفصاح والشفافية.

وأوضح المصرف أن العملية الأولية لعد وفرز العملة المسحوبة من التداول كشفت عن وجود فرق يتجاوز **(3.5)** مليارات دينار في الإصدار الثاني، إذ بلغ ما جرى إصداره رسمياً **(6.650)** مليار دينار، في حين بلغت المبالغ الموردة **(10.211)** مليار دينار، وهو ما يُعد تجاوزاً للمبالغ الرسمية المسجّلة في قيود إدارة الإصدار ببنغازي، ويشكّل استيلاءً غير مشروع ألحق ضرراً جسيماً بالاقتصاد الوطني.

أما فيما يخصّ الإصدار الأول، فقد بلغ إجمالي ما جرى إصداره **(7.000)** مليار دينار، بينما جرى توريد ما يقارب **(6.828)** مليار دينار. وأشار المصرف إلى أن طباعة هذه الفئة بكميات كبيرة خارج الإطار الرسمي ساهمت في الإضرار بقيمة الدينار الليبي، وزادت من الطلب على العملات الأجنبية في السوق الموازية، كما ضاعفت من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي ضوء هذه التطورات، قرر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي سحب فئة 20 ديناراً من الإصدار الأول المطبوع في بريطانيا، والثاني المطبوع في روسيا، واستبدالها بعملة أكثر أماناً، محدداً يوم 30 سبتمبر 2025 آخرَ موعد لتداولها، وذلك حفاظاً على هيكلة العملة الوطنية وقوتها. وأفاد البيان بأن المصرف اتخذ الإجراءات القانونية كافّة حيال هذه الواقعة، بما في ذلك تقديم بلاغ رسمي إلى النائب العام، وإحاطة مجلس النواب بالتفاصيل، متعهداً بالإعلان عن النتائج النهائية فور انتهاء الإدارات المختصّة من عملية العد والفرز.

المؤشرات الاقتصادية والتجارية خلال النصف الثاني من شهر يونيو 2025:

- هناك توجه ملاحظ من قبل المؤسسة الوطنية للنفط في الفترة الأخيرة لتعظيم الإنتاج النفطي في البلاد، ومن أحد الأدوات لتحقيق هذا الهدف منح العطاءات للشركات الأجنبية، وقد عقدت المؤسسة مؤتمرين لأجل هذا الهدف، الأول في لندن والثاني في إسطنبول. ومن ثمار هذا التوجه توقيع مذكرة تفاهم مع شركة تي بي إيه أو التركية، لإجراء دراسة جيولوجية وجيوفيزيائية لعدد أربع مناطق بحرية. ومن أجل الوصول لنتيجة مثالية في هذا الصدد، يجب **أولا** على الفرقاء الليبيين إنهاء الانقسام السياسي، **وثانيا** يجب حسم مسألة الخلافات حول الحدود البحرية مع دول الجوار في شرق المتوسط، لأنه دون حسم هذا الملف لن يكون بمقدور أي دولة تنفيذ استثمارات شاملة في كل مناطقها البحرية لوجود خلافات على بعض هذه المناطق.
- استمرار الصراع المؤسساتي داخل ليبيا، وكان من آخر مؤشراته، التصعيد الناتج عن قرار البرلمان بتخصيص ميزانية لصندوق التنمية والإعمار لثلاث سنوات قادمة بقيمة **(69)** مليار دينار. وهو القرار الذي لاقى معارضة ليس فقط خارج البرلمان، ولكن من داخله أيضا، حيث رفض 113 نائبا تمرير هذه الميزانية، كما اعترض عليها كل من المنفي والدبيبة، مؤكدين ضرورة الالتزام بالمسار الدستوري والقانوني لإقرار الميزانية.

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي

يتناول هذا المحور التطورات السياسية الداخلية، وتشمل الاحتجاجات الشعبية وما يرتبط بها من مطالب، وطريقة تعاطي السلطات معها. فضلاً عن اللقاءات الهامة بين المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية داخل ليبيا، وما تصدر عنها من قرارات وتصريحات. وأخيراً ملف الصراع بين المنطقتين الشرقية والغربية، وما يرتبط بذلك من جهود لتسوية الصراع، بما في ذلك إجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة.

1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية

نقض حكم استئناف درنة في قضية انهيار السدين

أصدرت المحكمة العليا حكما بنقض الحكم الصادر عن محكمة استئناف درنة في قضية فاجعة انهيار سدي درنة، والتي جاءت عقب كارثة إعصار دانيال الذي ضرب الجبل الأخضر في سبتمبر 2023. وأكدت المحكمة أن قرار النقض لا يعني تبرئة المتهمين أو الإفراج عنهم، بل جاء لتصحيح ما شاب الحكم السابق من عيوب قانونية. وأمرت المحكمة بإعادة محاكمة المتهمين أمام دائرة جنايات أخرى، فيما لم يشمل قرار النقض الحكم الغيابي الصادر بحق علي الحبري، والذي يبقى موقوفًا حتى يمثل أمام المحكمة. ودعت المحكمة إلى توخي الدقة في فهم وتداول الأحكام القضائية، مؤكدة أن النقض يمثل إجراءً قانونيًا يهدف إلى تعزيز العدالة، لا تقويضها.

وفي سياق التوضيح القانوني، قال أستاذ القانون العام المساعد مجدي الشبعاني، إن قرار النقض لا يُعد براءة للمتهمين، بل هو تصحيح للإجراءات أو التطبيق القانوني الخاطئ، ويُعد ضمانة أساسية للمحاكمة العادلة. وأوضح أن النقض لا يؤدي إلى الإفراج عن المتهمين الذين حوكموا حضوريًا، إذ سبق أن تقدموا بطلبات لوقف التنفيذ قوبلت بالرفض، ما يعني استمرار

التهم بحقهم إلى حين إعادة محاكمتهم. أما بالنسبة للحكم الغيابي الصادر بحق علي الحبري، فقد أكد الشبعاني أن هذا النوع من الأحكام لا ينقض قانونا، بل يظل موقوفا إلى حين مثول المتهم أمام القضاء، ولا يدخل ضمن ما نقضته المحكمة العليا.

2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية

اجتماع برلين: دعم للخيارات الأمميّة الأربعة وتجاهل لأزمة الانقسام الحكومي

اختتمت اللجنة الدولية المعنية بليبيا اجتماعها في برلين، الذي رعته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في 20 يونيو 2025، دون أن يخرج بقرارات حاسمة أو إجراءات مباشرة لدفع العملية السياسية المتعثّرة في البلاد، إذ جاء البيان الختامي للاجتماع محدوداً مقتصراً في جوهره على إعلان دعم المجتمعين الدوليين للخطة الأممية القائمة على أربعة خيارات سياسية سبق أن أعلنتها اللجنة الاستشارية المنبثقة عن مبادرة البعثة. وترأس الاجتماع رئيسة البعثة الأممية لدى ليبيا "هانا تيته" والسفير الألماني لدى ليبيا "كريستيان باك"، بمشاركة ممثلي وسفراء حكومات ودول عديدة، شملت أنجولا بصفتها الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، والجزائر والصين ومصر وفرنسا وإيطاليا وليبيا والمغرب وهولندا وقطر وروسيا والسعودية وإسبانيا وسويسرا وتونس وتركيا والإمارات والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بالإضافة إلى الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة نفسها.

وفي بيانهم الختامي، أكد المجتمعون دعمَهم لخيارات اللجنة الاستشارية الأربعة أساساً لعملية سياسية ليبية تُيسّرها الأمم المتحدة لحل أزمة البلاد، مشيدين بإشراك البعثة طيفاً مجتمعياً وسياسياً واسعاً في مناقشة هذه الخيارات سعياً لمخرجات قابلة للتنفيذ، وشدّد المجتمعون على ضرورة امتناع جميع الأطراف الليبية عن اتخاذ إجراءات أحادية تعمق

الانقسامات، ملوحين بإمكانية محاسبة من يعرقل العملية السياسية، بما في ذلك عبر قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ورغم إشادة المجتمعين باستمرار اتفاق وقف إطلاق النار التاريخي لعام 2020، إلاّ أنهم انتقدوا عدم تنفيذه بالكامل ما أثر على عدم المضي في العملية السياسية، ما يهدّد استقرار ليبيا ووحدتها جراء أزمة شرعية المؤسّسات وهياكل الحوكمة المجزأة والتدهور الاقتصادي والمالي السريع .

وأشاد البيان بجهود المجلس الرئاسي الليبي في تعزيز هدنة طرابلس المتفق عليها منتصف الشهر الماضي، داعياً إلى تعزيزها لمنع انزلاق العاصمة إلى فوضى جديدة. وتنحصر الخيارات الأربعة التي أعلنتها اللجنة الاستشارية (شكلتها البعثة من 20 خبيراً قانونياً في مايو الماضي ضمن مبادرتها للحل السياسي) في:

- **إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية معاً في أقرب وقت**
- **أو إجراء الانتخابات البرلمانية أولاً يليها اعتماد دستور دائم**
- **أو اعتماد الدستور الدائم أولاً قبل أي انتخابات**
- **أو تشكيل مجلس تأسيسي يشرف على إعداد القوانين الانتخابية مع حل جميع المؤسّسات السياسية القائمة.**

توزيع بطاقة ناخب لانتخابات المجالس البلدية (المجموعة الثانية - 2025)

أعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، في 28 يونيو 2025، بدء المرحلة الثانية من عملية توزيع بطاقة ناخب، الخاصة بانتخابات المجالس البلدية المزمع إجراؤها ضمن المجموعة الثانية لسنة 2025، قبل منتصف شهر أغسطس المقبل. وأوضحت المفوضية أن المرحلة الحالية تتمثل في توزيع البطاقات على الناخبين الذين أدرجت أسماؤهم في 62 دائرة

انتخابية، اشتملت على 1057 مركز انتخاب غطت مختلف مناطق البلاد، مشيرة إلى تأجيل العملية في إحدى الدوائر لعدم استكمال الترتيبات الأمنية، وفق قولها.

ودعت المفوضية، في بيان رسمي، جميع المواطنين المسجلين بمنظومة تسجيل الناخبين إلى التوجه إلى المراكز المحددة لاستلام بطاقاتهم الانتخابية، وهي الوثيقة الوحيدة التي تتيح لهم الإدلاء بأصواتهم يوم الاقتراع. وأوضحت المفوضية أن البطاقات الصادرة في انتخابات 2021 غير صالحة للاستخدام في الاستحقاقات البلدية القادمة، مشددة على ضرورة استلام البطاقات الجديدة المعتمدة للعام 2025.

وفي ذات السياق، كشف مصدر مسؤول من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، عن قيام جهات في المنطقة الشرقية، بمنع توزيع بطاقات الناخبين في بلديات بنغازي وسبها وسرت. أوضح المصدر أن وزارة الحكم المحلي بحكومة حمّاد عمّمت بشكل رسمي على جميع المراكز الانتخابية المعنية بعدم توزيع بطاقات الناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية، مما أوقف العملية بشكل كامل في تلك البلديات. وأضاف المصدر أن المفوضية لم تتلقَ حتى الآن أي توضيح رسمي من الجهات المسؤولة في حكومة حمّاد حول أسباب هذا المنع، مؤكدا أن المفوضية تتواصل حاليا مع الجهات المسؤولة في المنطقة الشرقية لحل هذه الإشكاليات وضمان حق المواطنين في المشاركة بالانتخابات البلدية.

الانقسام يتعمّق بين تكاله والمشري بشأن رئاسة الأعلى للدولة الليبي

في مؤشر على تعمُّق الانقسام داخل المجلس الأعلى للدولة في ليبيا، سعى محمد تكاله لتأكيد استمراره رئيساً للمجلس، في مواجهة خصمه خالد المشري، على الرغم من صدور حكم قضائي مؤخراً عن المحكمة العليا بشأن رئاسة المجلس، رأى فيه المشري

حسماً للخلاف على رئاسة المجلس لصالحه. وبينما يُنظر إليه على أنه تكريس للانقسام، قال تكاله إنه تابع، في 22 يونيو 2025، في اجتماعه مع مكتب رئاسة المجلس بحضور نائبيه الأول والثاني ومُقرره، سير العمل داخل مقر المجلس، وبحث مستجدات الحالة السياسية والأمنية المتعلقة بالشأن الليبي محلياً ودولياً، مشيراً إلى أنه ناقش معهم ما تم إنجازه بشأن مبادرته الهادفة إلى تنفيذ انتخابات مبكرة وتوحيد المجلس المنقسم.

وكان المشري قد قال إنه وجَّه خطاباً رسمياً خلال الأسبوع الماضي إلى المجلس الرئاسي، أحاطه فيه بالحكم القضائي الصادر عن المحكمة العليا، وقال إنه حسم الخلاف حول رئاسة المجلس لصالحه، لكن تكاله لم يعتدّ بذلك ومضى في ممارسة مهامه رئيساً من مقر آخر منفصل. ودبّ الانقسام داخل صفوف المجلس الأعلى وتحوَّل إلى فريقَيْن يتبعان المشري وتكاله، منذ أغسطس 2024 بحصول الأول على 69 صوتاً، مقابل 68 للثاني، قبل أن يتفجَّر جدل واسع حول قانونية تصويت أحد الأعضاء، بعد كتابته اسم تكاله في غير المكان المخصص، وعلى أثر ذلك تم اللجوء إلى القضاء لحسم هذا الخلاف.

وكان تكاله قد أطلق مبادرة الشهر الماضي قال إنها تستهدف توحيد المجلس المنقسم على نفسه، وتعتمد على إجراء انتخابات مبكرة لمكتب الرئاسة، لكن المشري لم يتفاعل معها باعتباره "الأحق برئاسة المجلس".

أمام مجلس الأمن، المبعوثة الأممية تتعهد بخارطة طريق للانتخابات

وصفت المبعوثة الأممية "هانا تيتيه"، في إحاطة أمام مجلس الأمن الدولي، في 24 يونيو 2025، الوضع في ليبيا بأنه يقف عند منعطف حاسم، محذرة من هشاشة الهدنة التي تلت الاشتباكات في طرابلس الشهر الماضي. وأكدت المبعوثة الأممية أنها كثفت التواصل مع كافة الأطراف للحفاظ على الهدنة "الهشة" التي جرى التوصل إليها، مشددة على أن الوضع

الأمني العام ما يزال غير قابل للتكهن، رغم تشكيل لجنتي هدنة وترتيبات أمنية وانسحاب القوات الثقيلة من شوارع العاصمة. وأعربت تيته عن صدمتها إزاء العثور على مقابر جماعية في منطقة أبو سليم عقب الاشتباكات، مشيرة إلى أدلة على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال القتل خارج إطار القانون والتعذيب والاختفاء القسري، والتي يزعم تورط أطراف أمنية تابعة للدولة فيها، مطالبة بآلية تحقيق مستقلة لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة. وأكدت تيته أن التظاهرات التي أعقبت الاشتباكات تعكس عمق انعدام ثقة الشعب واستيائه، مشددة على أن الوضع الراهن "لا يمكن له أن يدوم".

وكشفت المبعوثة الأممية أن المشاورات التي أجرتها البعثة في مختلف أنحاء ليبيا أظهرت رسالة واضحة وموحدة من الليبيين، تتلخص في خيبة أمل عميقة من الفترات الانتقالية الطويلة وفقدان الثقة في القيادات الحالية، إضافة إلى رغبة قوية في عملية سياسية تتيح لهم انتخاب قادتهم وتفضي إلى حكومة موحدة ومؤسسات خاضعة للمساءلة. وأعلنت تيته أن البعثة تعتزم تقديم خارطة طريق محددة زمنيا وعملية سياسيا، تهدف إلى إنهاء المراحل الانتقالية، داعية مجلس الأمن إلى إبداء " الدعم المطلق"، بما في ذلك استعداده لاتخاذ تدابير ضد أولئك الذين يعرقلون العملية السياسية أو يحرضون على العنف.

وحذرت تيته من تدهور الوضع الاقتصادي، مشيرة إلى انخفاض قيمة الدينار الليبي، وغياب ميزانية موحدة، ومخاطر القرارات المالية الأحادية. وأعربت عن قلقها البالغ إزاء مناقشة مجلس النواب لميزانية ضخمة لصندوق التنمية والإعمار، معتبرة أنها قد تقوض قدرة المصرف المركزي على تحقيق استقرار في سعر الصرف واحتواء التضخم.

البعثة الأممية في ليبيا تواجه اتهامات بالانحياز والفشل المتكرر

تواجه البعثة الأممية للدعم في ليبيا موجة اعتراض على سلوكها وطريقة إدارتها للعملية السياسية في البلاد. فقد تجمهر عدد من المحتجين الغاضبين، في 25 يونيو 2025، أمام مقرها في طرابلس، وصدر بيان من حكومة مجلس النواب وصفها بأنها غير مرغوب فيها وعليها مغادرة البلاد " فوراً ".

وحاول بعض المحتجين اقتحام البوابة الأمامية لمقر البعثة، مرددين هتافات تندد بـ " انحياز " رئيسة البعثة هانّا تيتيه، خلال إحاطتها التي قدمتها إلى مجلس الأمن مساء، واتهموها بـ" التغاضي " عن الأحداث الدامية الأخيرة في طرابلس وتورط حكومة الوحدة الوطنية فيها. ومن جهتها، أصدرت البعثة بياناً، ذكرت فيه أنها استقبلت عدداً من ممثلي المحتجين الذين عبروا عن " إحباطهم إزاء التدهور المستمر في الوضعين السياسي والاقتصادي في جميع أنحاء ليبيا "، ونقلت عنهم تأكيدهم " الحاجة الملحة إلى تغيير الحكومة من خلال مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة "، من دون أن تتبنى أي موقف واضح من الاحتجاج.

ومن جانبها سعت حكومة مجلس النواب في بنغازي لتوظيف الاحتجاج، فأصدرت بياناً، طالب البعثة بـ"مغادرة البلاد بشكل فوري "، معتبراً أنها غير " مرغوب فيها " بسبب تجاهل تيتيه، خلال إحاطتها، "مطالب الشعب الذي عبرت عنها التظاهرات بوضوح أمام مقر البعثة " لاستبعاد الحكومة في طرابلس من المشهد، وأشارت إلى أنّ الاحتجاج في العاصمة أمام مقر البعثة يعتبر " تعبيراً صادقاً عن الغضب الشعبي المتصاعد تجاه سياسات البعثة المنحرفة عن مسارها، والتي باتت تسهم في تعطيل الإرادة الوطنية وتعميق الانقسام، وتتجاهل مطالب الأغلبية من أبناء الشعب الليبي، الرافضين لحالة العبث السياسي ".

واتهمت الحكومة البعثة بأنها تميل إلى صالح الحكومة في طرابلس، ما حولها إلى "طرف في الأزمة بدلاً من أن تكون جزءاً من الحل، ونحمّلها كامل المسؤولية عما آلت إليه الأوضاع السياسية في البلاد."

المؤشرات السياسية الداخلية خلال النصف الثاني من شهر يونيو 2025:

- شهدت هذه الفترة مجموعة من التطورات، في أغلبها سلبية، على النحو التالي:
- اختتام اجتماع برلين، الذي رعته البعثة الأممية، دون أن يخرج بقرارات حاسمة أو إجراءات مباشرة لدفع العملية السياسية المتعثّرة في البلاد، إذ جاء البيان الختامي للاجتماع مقتصراً على إعلان دعم الخطة الأممية القائمة على أربعة خيارات سياسية.
- قيام جهات في المنطقة الشرقية، بمنع توزيع بطاقات الناخبين المتعلقة بالانتخابات البلدية في المجموعة الثانية، في بلديات بنغازي وسبها وسرت.
- تعمُّق الانقسام داخل المجلس الأعلى للدولة، حيث سعى محمد تكاله لتأكيد استمراره رئيساً للمجلس، في مواجهة خصمه خالد المشري، على الرغم من صدور حكم قضائي مؤخراً عن المحكمة العليا بشأن رئاسة المجلس، رأى فيه المشري حسماً للخلاف على رئاسة المجلس لصالحه.
- مواجهة البعثة الأممية موجة اعتراض على طريقة إدارتها للعملية السياسية في البلاد، حيث تجمهر عدد من المحتجين الغاضبين، أمام مقرها في طرابلس، وصدر بيان من حكومة حماد وصفها بأنها غير مرغوب فيها وعليها مغادرة البلاد فوراً.

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي

يتناول هذا المحور الأنشطة السياسية الخارجية للدولة الليبية وتفاعلاتها مع القضايا الإقليمية والدولية. ويشمل اللقاءات والزيارات والتصريحات الرسمية، بالإضافة إلى السياسات والقرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، وأخيراً النفوذ السياسي للقوى الإقليمية والدولية في ليبيا.

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية

رفقة نجليه.. حفتر يصل مصر ويلتقي بالسيسي

أعلن المتحدث باسم الرئاسة المصرية " محمد الشناوي "، في 30 يونيو 2025، وصول القائد العام لقوات الشرق الليبي "خليفة حفتر"، رفقة نجليه صدام وخالد، إلى مدينة العلمين بمصر، وعقدهم اجتماعا مع الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي". وبحسب المتحدث باسم الرئاسية، فقد كان الاجتماع بحضور رئيس المخابرات العامة المصرية اللواء " حسن رشاد ".

وبيّن المتحدث أن اللقاء تناول التأكيد على عمق العلاقات بين مصر وليبيا، حيث شدد السيسي على أن استقرار ليبيا يمثل أولوية للأمن القومي المصري، مؤكداً دعم مصر المستمر للجهود الرامية إلى حفظ وحدة البلاد واستعادة التنمية فيها. كما جدد السيسي رفض التدخلات الخارجية، والدعوة إلى خروج المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا، مشدداً على أهمية وضع خارطة طريق شاملة لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة.

وسبق هذه الزيارة، زيارة أخرى في 24 يونيو، لرئيس أركان القوات البرية التابعة لـ " القيادة العامة " صدام حفتر لمصر، حيث التقى فيها رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية الفريق " أحمد خليفة "، الذي أكد على " ضرورة تنسيق الرؤى وتضافر الجهود المشتركة نحو تأمين الحدود، والحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية، والبحث عن كل الأطر والآليات التي

تحقق السيطرة على الأوضاع الأمنية في كل الأراضي الليبية ". وأوضح الناطق باسم القوات المسلحة المصرية، أن اللقاء تناول مناقشة عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وسبل تعزيز آفاق التعاون بين القوات المسلحة لكلا البلدين في مختلف المجالات العسكرية والأمنية.

الباعور يبحث التعاون مع نظيره القيرغيز ستاني وسفراء تونس وإيران وفرنسا

ناقش وزير الخارجية في حكومة الوحدة الوطنية "الطاهر الباعور"، في 21 يونيو 2025، تبادل الزيارات بين الوفود الرسمية والفنية مع قرغيزستان، بهدف تفعيل آليات التعاون الثنائي. جاء ذلك خلال اجتماعه مع وزير خارجية قرغيزستان " كولوباييف مولدوكانوفيتش "، على هامش المشاركة في أعمال الدورة الحادية والخمسين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، المنعقدة في مدينة اسطنبول بالجمهورية التركية. تناول اللقاء العلاقات الثنائية بين ليبيا وقرغيزستان، وجرى تأكيد أهمية تعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات الحيوية، بما يسهم في دعم جهود التنمية والاستقرار في كلا البلدين.

وعلى مستوى السفراء، استعرض الطاهر الباعور خلال لقائه، في 16 يونيو، بمقر الوزارة في طرابلس، مع السفير الإيراني لدى ليبيا "عين الله سوري"، تطورات الحرب الجارية ضد الكيان الصهيوني. وقالت الوزارة إن الباعور استعرض مع السفير الإيراني آخر التطورات المتعلقة بالأوضاع الراهنة في المنطقة، وعلى رأسها الحرب الجارية ضد الكيان الصهيوني. وفي 24 يونيو، بحث الباعور والسفير التونسي لدى ليبيا "الأسعد العجيلي"، تعزيز التعاون الاستراتيجي في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما يسهم في دعم الاستقرار والتنمية. وفي 30 يونيو، استعرض الباعور مع السفير الفرنسي لدى ليبيا " مصطفى مهراج

" آليات تعزيز الشراكة السياسية والاقتصادية بين البلدين، وذلك بمقر وزارة الخارجية والتعاون الدولي في طرابلس.

2. السياسات والقرارات

سلطات الشرق والغرب تتفقان على رفض تحركات اليونان للتنقيب في المتوسط

أعلنت الحكومة المكلفة من البرلمان برئاسة "أسامة حماد"، رفضها للإجراءات التي اتخذتها الحكومة اليونانية بشأن دعوة دولية للتنقيب عن النفط والغاز جنوب جزيرة كريت. وأكدت حكومة حماد أن جزءًا من هذه المناطق يقع في نطاق بحري يخضع لنزاع قانوني قائم مع دولة ليبيا لم يُحسم بعد. ودعت حكومة حماد اليونان إلى وقف هذه الإجراءات فورًا والامتناع عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب. وشددت حكومة حماد على ضرورة اعتماد الحوار مع ليبيا للتوصل إلى حلول عادلة تحفظ الحقوق السيادية. كما أعربت وزارة الخارجية بحكومة الوحدة الوطنية عن قلقها البالغ تجاه إعلان السلطات اليونانية فتح عطاءات للتنقيب عن النفط والغاز في مناطق بحرية متنازع عليها مع ليبيا.

واعتبرت أن هذه الخطوة مثّلت انتهاكًا صريحًا للحقوق السيادية الليبية، وسجلت رفضها الكامل واعتراضها على أي أعمال استكشافية تُجرى دون تفاهم مسبق مع الجانب الليبي. وحذّرت من أن انتهاج الحلول الأحادية لم يسفر سوى عن تعميق التوتر في المنطقة. ودعت إلى تغليب مسار الحوار والتفاوض البنّاء، كخيار وحيد يستند إلى القانون الدولي.

وقد استدعت وزارة الخارجية بحكومة الوحدة الوطنية السفير اليوناني " نيكولاس غاريليس "، وأبلغت الخارجية الليبية السفير اليوناني "استنكار حكومة الوحدة لتلك الخطوات التي تعد مخالفة للقانون الدولي للبحار وانتهاكاً صريحاً للحقوق السيادية لليبيا"، مؤكدة أنها

اتخذت الإجراءات الدبلوماسية اللازمة لحفظ حقوقها القانونية في تلك المناطق. يأتي هذا التحرك الدبلوماسي بالتزامن مع إعلان رئيس الوزراء اليوناني "كيرياكوس ميتسوتاكيس"، عن خطط لإرسال سفن حربية تابعة للبحرية اليونانية إلى المياه الدولية قبالة السواحل الليبية. وبرر ميتسوتاكيس هذه الخطوة بأنها إجراء احترازي لمراقبة تدفقات المهاجرين، مؤكدًا أنها ستكون بالتعاون مع السلطات الليبية والقوات الأوروبية الأخرى.

وفي سياق متصل، كشفت مصادر برلمانية ليبية لـ " العربي الجديد " عن مناقشات تجري في كواليس رئاسة مجلس النواب الليبي بشأن عقد جلسة مرتقبة، لعرض اتفاقية ترسيم الحدود البحرية الموقّعة بين ليبيا وتركيا عام 2019 على التصويت للمصادقة عليها، في الوقت الذي يستعد فيه وزير الخارجية اليوناني جيورجوس جيرابتريتيس، لإجراء زيارة إلى طرابلس وبنغازي الأسبوع المقبل. وأفادت المصادر البرلمانية بأن رئاسة مجلس النواب الليبي تواجه ضغوطاً مكثفة من الجانب الإيطالي واليوناني والفرنسي لثنيها عن المضي في خطوة المصادقة، مشيرة إلى أن خليفة حفتر يضغط هي الأخرى على رئاسة المجلس لتسريع التصويت وإقرار الاتفاقية. مجلس النواب الذي كان قد عارض الاتفاقية التركية الليبية عند توقيعها، أعلن مطلع شهر يونيو الماضي بشكل مفاجئ عن تسلّمه طلباً من الحكومة المكلفة منه في بنغازي للمصادقة على الاتفاق، وتجاوباً مع الطلب أعلن تشكيل لجنة فنية لدراسته للنظر في المصادقة عليه. ويبدو أن هذه الخطوة من قِبل مجلس النواب الليبي هي التي أثارت الموقف اليوناني الذي أعلن عن دعوة الشركات الدولية إلى التنقيب عن الغاز جنوب كريت.

ولم يقتصر الجدل على الموقف الليبي، بل تحوّل بسرعة إلى ساحة صراع دبلوماسي بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، ففي بيان له نهاية الأسبوع الماضي جدد الاتحاد رفضه للاتفاق الليبي التركي الموقّع عام 2019، ووصفه بأنه "انتهاك للحقوق السيادية" لليونان وقبرص، وأنه لا يتوافق مع قانون البحار. وردت تركيا عبر المتحدث باسم وزارة خارجيتها "أونجو

كيجلي"، الذي اعتبر أن البيان الأوروبي تضمّن " استنتاجات " مبنية على " إصرار اليونان والقبارصة اليونانيين على فرض مطالبهم المتطرفة على الاتحاد الأوروبي، التي تتعارض مع القانون الدولي ومبدأ الإنصاف "، مؤكداً أن الاتفاق التركي مع ليبيا " متوافق تماماً مع القانون الدولي ". بل اتهم المسؤول التركي الجانب الأوروبي بـ " التحيز " في موقفه " لأسباب سياسية "، وأنه موقف " لا يخدم السلام والاستقرار الإقليميين ."

المؤشرات السياسية الدولية خلال النصف الثاني من شهر يونيو 2025:

- في فترة أسبوع واحد فقط استقبلت مصر صدام حفتر حيث التقى رئيس الأركان المصري في استقبال مهيب له دلالته، ثم استقبلت خليفة حفتر ونجليه صدام وخالد حيث التقوا السيسي، ولا يمكن التعامل مع هذه الزيارات باعتبارها زيارات عادية اعتيادية بهدف التنسيق التقليدي بين الحلفاء، وإنما زخم هذه اللقاءات في فترة قصيرة يعني أن هناك تطورا عاجلا. وهنا يمكن الحديث عن تطورين لافتين لهما علاقة بهذه الزيارات، أولها سيطرة قوات الدعم السريع على المثلث الحدودي المشترك بين مصر وليبيا والسودان بدعم من حفتر، وهو التطور الذي لا يصب في صالح الأمن القومي لمصر وحلفائه هناك. الثاني هو استعداد مجلس النواب الليبي للتصويت على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التي وقعتها أنقرة مع حكومة السراج في 2019، وهي بالمناسبة تتوافق مع المصالح المصرية في شرق المتوسط، لكن كان النظام المصري ينظر لهذه الاتفاقية في ذلك التوقيت على أنها أداة من أدوات الصراع الجيوسياسي بينه وبين النظام التركي، لكن ومع تحسن العلاقات بين البلدين، هل ما زالت القاهرة تنظر للاتفاقية بنفس النظرة السابقة؟ ويبدو أن الصراع في شرق المتوسط في اتجاهه نحو التصعيد من جديد بعد خفوت لفترة طويلة، لكنه يأتي هذه المرة مع تغير التحالفات والموازين في المنطقة.

خامساً: مختارات

يشمل هذا المحور ملفين رئيسيين، الأول شخصية العدد، والثاني مقال العدد.

1. شخصية العدد

علي عبد السلام الترهوني.. رئيس الوزراء الليبي الأسبق

علي عبد السلام الترهوني (ولد في عام 1951)، هو اقتصادي وسياسي ليبي بارز، درس الاقتصاد في جامعة ليبيا قبل أن يغادر البلاد في عام 1973 بسبب الضغوط السياسية. استمر في تعليمه في الولايات المتحدة حيث حصل على درجة الماجستير والدكتوراه من جامعة ميشيغان الحكومية. وقد كان محاضرًا بارزًا في اقتصاديات الأعمال في جامعة واشنطن حتى اندلاع الثورة الليبية.

بدأ الترهوني حياته السياسية كعضو في المجلس الوطني الانتقالي، حيث تولى وزارتي النفط والمالية خلال الفترة الانتقالية في ليبيا من مارس إلى نوفمبر 2011. لعب دورًا كبيرًا كمتحدث رسمي للمجلس وكان له تأثير ملحوظ كليبرالي بارز في المعارضة. كما شغل منصب الرئيس المؤقت للوزراء في أكتوبر 2011، بعد محمود جبريل. في عام 2012، أسس الترهوني حزب الوسط الوطني، وتم انتخابه كأول زعيم له. في أبريل 2014، تم انتخابه رئيسًا للجمعية التأسيسية في ليبيا، معبرًا عن رؤيته لبناء دولة ديمقراطية تعددية .

عقب الثورة، عبر الترهوني عن نقده للحكومة الانتقالية وعدم تمثيلها الكافي للشعب الليبي، معلنًا عن رفضه لمنصب في حكومة عبد الرحيم الكيب. عاد إلى سياتل لفترة وجيزة حيث ألقى كلمة في جامعة واشنطن تحدث فيها عن دوره في الثورة الليبية وآماله في انتقال ديمقراطي للبلاد.

2. مقال العدد

حكم العائلة المرفوض ليبياً.. أسامة علي

استقبلت القاهرة صدام حفتر، بصفته شخصية عسكرية رسمية، تماماً كما استقبلته واشنطن وأنقرة وباريس وروما من قبل. هذا الاستقبال الدبلوماسي والعسكري الدولي المتكرر لشاب ثلاثيني يحمل رتبة "فريق"، لا يعكس بالضرورة اعترافاً دولياً بشرعيته أو بتوريث المناصب العسكرية والسياسية، بقدر ما يسلط الضوء على حقيقة أن الشرعية الحقيقية التي تمنحها الدوائر الدولية تعمل في الغالب مع الصفات الرسمية للمؤسسات النظيرة بغضّ النظر عمن يشغلها، وهو وجه المأساة في ليبيا، فما يحدث فيها هو تجسيد صارخ لظاهرة الأسر المتنفذة التي تسيطر على مفاصل ما تبقّى من الدولة، تحت مسميات رسمية تخفي واقعاً عائلياً ضيقاً. فصدام حفتر، ومعه شقيقه خالد، الذي يرأس أركان القوات البرية، وجهان بارزان في مشهد حكم والدهما الذي حوّل قيادة الجيش إلى حكم عائلي صريح في الشرق الليبي.

قد يكون هذا الأمر متداولاً ومعروفاً في المشهد الليبي، لكنه لا يقتصر على عائلة حفتر لوحدها، بل هو نمط متكرر ومتجذر في جغرافيا ليبيا بخلفية تاريخية قبلية. لكن ما يجب الالتفات إليه هو دلالة مسميات بات يطلقها الليبيون على الحكم العائلي بشكل واسع في السنوات الأخيرة، تعكس أنهم لا ينخدعون بالمسميات الرسمية الزائفة، بل أفرزوا قاموساً توصيفا خاصاً يحمل في طياته نقداً ورفضاً لـ" حكم العائلات ".

مثلاً فإن للواء السابع، الذي حكم مدينة ترهونة المحاذية لطرابلس لسنوات طويلة بوصفه ذراعاً عسكرية لحفتر، غاب تماماً مسماه الرسمي، وصار الليبيون يطلقون عليه مسمى " الكانيات"، نسبة لقائده محمد الكاني. كما تبدد اسم " جهاز دعم الاستقرار " الرسمي ليحل

محله اسم " الغنيوات " نسبة لقائده عبد الغني الككلي (غنيوة) الذي عيّن أفراد عائلته للإمساك بزمام هذه المليشيا.

وفي المجال السياسي أيضاً يستخدم الليبيون هذه التوصيفات، فقد تحوّل مجلس النواب في نظر الكثيرين إلى إقطاعية لقبيلة " العبيدات " التي تقف خلف نفوذ رئيسه عقيلة صالح. وحتى حكومة الوحدة الوطنية تعرف شعبياً بـ " الدبيبات " نسبة لرئيسها عبد الحميد الدبيبة ذي المحيط العائلي المحكم الذي يصعب اختراقه.

الحقيقة أن هذه التسميات الشعبية ليست مجرد ألفاظ دارجة، بل هي شهادات صارخة على فشل المشروع الوطني واستبداله بنظام زبائني عائلي. فيجب ألا يُقرأ هذا الإفراز اللغوي الشعبي قبولا أو استسلاما للواقع، بل هو وجه عميق من وجوه الرفض، وصوت خفي يدعو لنزع الشرعية عن هؤلاء المتنفذين وتجريدهم من الأقنعة المؤسسية التي يتخفّون خلفها. فعندما تُختزل السلطة في " كانيات" أو " غنيوات " أو " دبيبات " وغيرها من المسميات، فهو إعلان شعبي صريح بأن ما يحكم ليس دولة بمؤسسات، بل عائلات بمليشيات وأجهزة أمنية وصفقات مشبوهة، فالسياق الذي ترد فيه هذه التوصيفات هو سياق الاستنكار.

إن استمرار الأزمة الليبية بوتيرة متشابهة ودورانها في حلقة مفرغة من الصراع على السلطة وتفكك المؤسسات وغياب الدولة، ليس مجرد نتاج أخطاء سياسية راهنة. إنه في جوهره انعكاس لبنية ثقافية وذهنية تاريخية متوارثة حول مفهوم الحكم والسلطة، بنية تسمح باستمرار نموذج " الحكم العائلي " أو القبلي وتكراره تحت أي غطاء حديث. حتى أن فترة الحكم الملكي، رغم تعدديتها النسبية، لا تزال تُختزل في الذاكرة الشعبية بـ " الحكم السنوسي ". هذا الإرث الثقافي هو البيئة الخصبة التي تنمو فيها ظاهرة الأسر الحاكمة اليوم. ولكن يبدو أن ما يطلبه الليبيون من خلال هذا النقد الضمني المتجسد في

تسمياتهم الساخرة واللاذعة يظهر في رسالة واضحة، مفادها أن لا حل حقيقياً ودائماً للأزمة الليبية بدون تفكيك هذه الشبكات العائلية المتنفذة التي تخترق الجيش والسياسة والاقتصاد والمليشيات، فهو المدخل الأساسي لأي مسار حل جاد. وإن استقبلت الدول عائلة حفتر بشكل رسمي، بحكم العادة والبروتوكول، إلا أن الشرعية الأهم يمنحها أو يسحبها الليبيون يومياً عبر قاموسهم الناقد الذي يحمل في طيات ألفاظه البسيطة مفتاح أولى خطوات الحل.

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBC

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd